المخططات الهيكلية الاسرائيلية

جاءت أول مبادرة لاعداد مخطط هيكلي اقليمي، من قبل سلطات الاحتلال، في العام ١٩٨٢، حين أُعلن عن مخطط هيكلي اقليمي لمنطقة المركز ٨٢/١، تعديل RJ-5 [١١]. وقد اشتمل هذا المخطط على منطقة حول القدس تبلغ مساحتها ٤٤٦٢٧٩ دونماً، وتشكّل حوالى ٨,٥ بالمئة من مساحة الضفة الفلسطينية، ويشمل المخطط ٤٩ مدينة وقرية عربية وسبعة مخيمات للاجئين[١٢].

ويمكن تلخيص أهداف المشروع بأنه جاء ليحدّ من توسّع القرى والمدن العربية، حيث خصّص ١٣ بالمئة من المشروع للعمران العربي. ومن المتوقع ان تكون الكثافة في سنة الهدف (سنة ٢٠٠٢) سبعة أفراد للدونم، فيما تبلغ في القدس ثلاثة أفراد للدونم.

كما ان المخطط يضفي الشرعية على المستوطنات الاسرائيلية التي شكّلت حزاماً استيطانياً حول القدس، موازياً مع، ومتداخلاً في، القرى والمدن العربية. والمخطط المقترح يمنع المواطنين العرب من البناء على ٨٧ بالمئة من مساحته[١٣].

وبعد عام من الاعلان عن مخطط هيكلي منطقة المركز، أي العام ١٩٨٣، أعلن عن مشروع اقليمي جزئي للطرق (الامر الرقم ٥٠/١٩٨٣). وهذا المخطط يعتبر جزءاً من مخطط الطرق القطري لاسرائيل المعروف بمخطط قطري الرقم ٣، الذي صدّقته الحكومة الاسرائيلية العام ١٩٧٦. وقد جاء المخطط ليعمّق قنوات الاتصال بين منطقة غور الاردن وربط المستوطنات الاسرائيلية بعضها ببعض، وربطها، جميعاً، باسرائيل، وقطع أواصر التجمّعات السكانية العربية، بشق طرق محاذية للمدن والقرى العربية، لتحدّ من توسّعها. وقد أغلق هذا المخطط ما تزيد مساحته على ٣٧٢١٣٠ دونماً، أي حوالى ٦,٥ بالمئة من مساحة الضفة الفلسطينية، أمام العمران العربي[١٤].

بالاضافة الى المخططات الهيكلية الاقليمية، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أوامر عسكرية تقضي باغلاق مناطق أمام البناء العربي، مثل المادة ١٢٥ من أنظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥، والمادة ٩٠ من الامر العسكري الرقم ٣٧٨ لعام ١٩٧٠[١٥]. وبمقتضى هاتين المادتين، أصدرت السلطات العسكرية عشرات الاوامر العسكرية التي تحظر على المواطنين العرب الدخول الى اراضيهم، أو البناء عليها، او استخدامها. وقد زادت هذه الاوامر العسكرية من مساحة الارض المغلقة أمام المواطنين العرب، فضلاً عن الاراضي التي صودرت، بحجة انها أراضي دولة، أو املاك غائبين، أو أراض بور، الخ.

وقد وجدت جميع هذه المخططات الاقليمية، والاوامر العسكرية، ومصادرة الاراضي، تعبيراً واضحاً لها في المخططات الهيكلية التي بادرت الى اعدادها دائرة التنظيم المركزية للقرى الفلسطينية. ولقد بلغ عدد القرى التي أُعدّت لها مخططات هيكلية ٢٨٣ قرية. أعدّ المخططات هذه مكتب تخطيط اسرائيلي يعرف باسم «شمشوني»، وهو المكتب ذاته الذي أعدّ المخطط الهيكلي الاقليمي لمنطقة المركز.

قوبلت هذه المخططات الهيكلية المحلية، التي أعدها مكتب شمشوني، بانتقادات واعتراضات كثيرة. واعترف نائب رئيس الادارة المدنية بأن «معظم المخططات لا يمثّل، أو يعبّر عن التغيّرات التي حدثت في الواقع مع تطوّر البناء». أمّا مدير دائرة التنظيم، الذي بادر الى اعداد هذه المخططات، فقد حذّر من عيوبها، بشهادة مراقب الدولة الذي قال: «ان مدير دائرة التنظيم حذّر الادارة المدنية من انه، بعد دراسة المخططات، اتضح ان اعدادها كان سطحياً وجزئياً، وانها لا تتناسب مع شروط